

خلاصة

مقدمة

إن الولاية التي عهدت إلينا تتناول موضوعاً واسعاً ومعقداً، هو موضوع البُعد الاجتماعي للعولمة. ونحن كلجنة نمثل إلى حد كبير مختلف المصالح والفاعلين، على تنوعهم وتعارضهم، الموجودين في العالم الحقيقي. ويرأس لجنتنا بالمشاركة رئيساً دولة حاليان، هما سيدة ورجل، هي من الشمال وهو من الجنوب. ونحن نتحدر من بلدان من مختلف أنحاء العالم ومن جميع مستويات التنمية وننتمي كذلك إلى دوائر شديدة التنوع: حكومات ودوائر سياسية ومجالس نيابية ومنشآت وشركات متعددة الجنسية ومنظمات عمال وجامعات ومجتمع مدني.

إلا أننا، وبروح من السعي إلى هدف واحد، توصلنا إلى مفاهيم مشتركة نعرضها عليكم في هذا التقرير. وهذه الوثيقة بوصفها وثيقة جماعية، تختلف تماماً عن التقارير البديلة التي كان كل واحد منا ليكتبها بمفرده. ولكن تجربتنا بينت أهمية الحوار وقوته كأداة للتغيير. ولقد تمكنا بفضل الإصغاء بصبر واحترام إلى مختلف الآراء والمصالح، من إيجاد قواسم مشتركة. ولقد كان حافظنا الوعي بأن من الملح اتخاذ إجراءات ترمي إلى إرساء عملية عولمة عادلة وتشمل الجميع. ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق في المستقبل إلا من خلال اتصالات بين طيف واسع من الفاعلين، حول أسلوب العمل الذي يتعين اتباعه. وإننا على اقتناع بأن تجربتنا يمكن، بل ينبغي، أن تتكرر على نطاق أوسع وأعم، مما يوسع المجال للحوار الهادف إلى بناء توافق في الآراء من أجل العمل.

رؤية في سبيل التغيير

بلغ النقاش العام حول العولمة طريقاً مسدوداً. فالآراء أسيرة اليقين الإيديولوجي المتحكم بالمواقف المتصلبة والمجزأة في مجموعة من المصالح الخاصة. وإرادة التوصل إلى توافق في الآراء واهنة. وقد بلغت مفاوضات دولية رئيسية طريقاً مسدوداً وهناك تقصير واسع النطاق عن الوفاء بالتزامات التنمية على الصعيد الدولي.

ولا يقدم التقرير المعروف أمامكم حلولاً سحرية ولا حلولاً بسيطة، لأنه لا وجود لهذه الحلول. ولكنه يسعى إلى المساعدة على الخروج من الطريق المسدود الراهن، بالتركيز على هموم الناس وتطلعاتهم وعلى أساليب تحسين استغلال طاقات العولمة في حد ذاتها.

ورسالتنا حاسمة ولكنها رسالة إيجابية. فهي تهدف إلى تغيير المسار الجاري للعولمة. وإننا على ثقة من أنه يمكن توسيع نطاق منافع العولمة لتشمل المزيد من الناس، وأنه يمكن تقاسمها على نحو أفضل بين البلدان وداخلها، وأنه ينبغي أن يتزايد عدد الأصوات المؤثرة على سيرها. فالموارد والوسائل متاحة. واقتراحاتنا طموحة ولكنها قابلة للتطبيق. وإننا على يقين من أن تحقيق عالم أفضل أمر ممكن.

وإننا نتوخى عملية عولمة تتسم ببُعد اجتماعي قوي قائم على قيم يتقاسمها الجميع وعلى احترام حقوق الإنسان وكرامة الفرد؛ عولمة عادلة تشمل الجميع وتدار ديمقراطياً وتوفر الفرص والمنافع الملموسة لجميع البلدان والشعوب.

ويستدعي تحقيق هذه الغاية برأينا ما يلي:

- **تركيز على الناس.** إن الأساس لتحقيق عولمة أكثر إنصافاً يقوم على استيفاء مطالب جميع الناس من أجل: احترام حقوقهم وهويتهم الثقافية واستقلاليتهم؛ توفير العمل اللائق؛ منح الإمكانات للمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها. وتعتبر المساواة بين الجنسين أمراً أساسياً.
- **دولة ديمقراطية وفعالة.** يجب أن يكون لدى الدولة القدرة على إدارة التكامل في الاقتصاد العالمي وتوفير الفرص والأمن على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

- تنمية مستدامة. لا بد من أن يكون السعي إلى تحقيق عولمة عادلة مدعوماً بالأركان المترابطة والمنكافلة للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.
- أسواق منتجة وعادلة. يقتضي هذا الأمر وجود مؤسسات سليمة لتعزيز الفرص والمنشآت في اقتصاد سوقي يسير سيراً حسناً.
- قواعد عادلة. يجب أن تقدم قواعد الاقتصاد العالمي فرصاً وسبل وصول منصفة أمام جميع البلدان ويجب أن تقر بالتنوع في القدرات والاحتياجات الإنمائية الوطنية.
- عولمة مترافقة بالتضامن. هناك مسؤولية مشتركة لمساعدة البلدان والشعوب المستبعدة أو المحرومة بفعل العولمة. ولا بد من أن تساعد العولمة على إزالة التفاوت داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء، وأن تسهم في القضاء على الفقر.
- قدر أكبر من المساواة إزاء الناس. لا بد للفاعلين في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات والذين يملكون سلطة التأثير على حصائل العولمة، من أن يكونوا مسؤولين ديمقراطياً عن السياسات التي يتبعونها والإجراءات التي يتخذونها. وعليهم أن يفوا بالتزاماتهم وأن يستخدموا سلطتهم في إطار احترام الآخرين.
- شراكات أعمق. يسهم العديد من الفاعلين في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية العالمية – من قبيل المنظمات الدولية والحكومات ومجالس النواب ودوائر الأعمال وعالم العمل والمجتمع المدني وجهات كثيرة أخرى. والحوار والشراكة فيما بين هذه الجهات أداة ديمقراطية أساسية لخلق عالم أفضل.
- أمم متحدة فعالة. وجود نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وكفاءة هو أداة أساسية لخلق إطار ديمقراطي ومشروع و متماسك من أجل العولمة.

العولمة وأثرها

استهلت العولمة عملية تغيير بعيدة المدى تمس الجميع. وقد أدت التكنولوجيا الجديدة المدعومة بسياسات أكثر انفتاحاً إلى خلق عالم أكثر تواصلاً من أي وقت مضى. ولا يشمل هذا الأمر فحسب الترابط المتزايد في العلاقات الاقتصادية – تجارة واستثمار وتمويل وتنظيم الإنتاج على الصعيد العالمي – ولكنه يشمل كذلك التفاعل الاجتماعي والسياسي بين المنظمات والأفراد في جميع أنحاء العالم.

وإمكانيات النجاح هائلة. فالتواصل المتزايد بين الشعوب في جميع أنحاء العالم ينمي الوعي بأننا جميعاً جزء من مجتمع عالمي. وهذا الإحساس الناشئ المرتبط بالالتزام بالقيم العالمية المشتركة والتضامن بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، يمكن أن يوجه نحو إقامة إدارة سديدة مستنيرة وديمقراطية على الصعيد العالمي لمصلحة الجميع. وقد بين الاقتصاد السوقي العالمي عن قدرة إنتاجية كبيرة. وإذا أُدير على نحو حكيم، يمكنه أن يحقق تقدماً مادياً لم يسبق له مثيل وأن يولد وظائف أفضل وأكثر إنتاجية للجميع ويسهم إلى حد كبير في تخفيف حدة الفقر في العالم.

ولكننا ندرك كذلك أننا مازلنا بعيدين بأشواط عن تحقيق هذه الإمكانيات. فعملية العولمة الجارية تولد حصائل غير متوازنة بين البلدان وداخلها على حد سواء. وهناك ثروات يجري خلقها ولكن بلداناً وشعوباً كثيرة للغاية لا تشارك في منافعها. وتفقر هذه البلدان والشعوب إلى حد بعيد، بل كلياً، إلى إسماع صوتها في رسم معالم هذه العملية. وإذا نظرنا إلى العولمة بعيني الغالبية الكبرى من النساء والرجال لرأينا أنها لم تستوف تطلعاتهم البسيطة والمشروعة المتمثلة في الحصول على وظائف لائقة وتوفير مستقبل أفضل لأطفالهم. ويعيش الكثيرون منهم في مجاهل الاقتصاد غير المنظم دون حقوق معترف بها، وفي لفيق من البلدان الفقيرة التي تعيش في ظروف هشة على هوامش الاقتصاد العالمي. ولقد أثرت العولمة تأثيراً سلبياً على بعض العمال والمجتمعات المحلية حتى في البلدان الناجحة اقتصادياً. وفي غضون ذلك، تقضي ثورة الاتصالات العالمية إلى زيادة الوعي بهذه الفوارق.

استراتيجية من أجل التغيير

هذه الاختلالات العالمية غير مقبولة أدبياً ولا تطاق سياسياً. والتغيير مطلوب ولكن الأمر لا يتعلق بتحقيق مخطط طوباوي بسحر ساحر، بل هو سلسلة من التغييرات المنسقة على جبهة واسعة، بدءاً بإصلاح أجزاء من النظام الاقتصادي العالمي وصولاً إلى تعزيز الإدارة السديدة على المستوى المحلي. وينبغي، بل يمكن، أن يتحقق كل ذلك في سياق الاقتصادات المفتوحة والمجتمعات المفتوحة. وإنما على يقين، رغم اختلاف المصالح، من أن هناك تقارباً متزايداً في الرأي في جميع أنحاء العالم حول الحاجة إلى عملية عولمة عادلة وتشمل الجميع.

ولقد وضعنا مجموعة واسعة من التوصيات لتحقيق ذلك. ورهنأ بوجود الإرادة السياسية اللازمة، من الممكن اتخاذ إجراءات فورية بشأن بعض القضايا التجارية والمالية التي تتناولها مفاوضات ومناقشات متعددة الأطراف منذ أمد بعيد في الدوائر السياسية. وسبل العمل المطلوبة واضحة بشأن هذه القضايا ولكن بعض الفاعلين الرئيسيين لم يروا بعد الحاجة الملحة للتغيير. فالتوعية المستمرة وخلق رأي عام قوي في هذه الحالة أمر أساسي لدفع هذه المقترحات قدماً. وستكون التوعية الرامية إلى تمهيد السبيل من أجل بحث قضايا جديدة، أمراً هاماً بدورها. ولكن بالنسبة لهذه القضايا الجديدة، كمسألة وضع إطار متعدد الأطراف من أجل حركة الأشخاص عبر الحدود أو مساءلة المنظمات الدولية، فإن المحرك الرئيسي لقرار التحرك هو حوار واسع النطاق بين الفاعلين الحكوميين والفاعلين غير الحكوميين. ومن خلال ذلك، يمكن التوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ قرارات بشأن ما يلزم القيام به وطريقة القيام به والجهة التي تقوم به.

الإدارة السديدة للعولمة

إننا نعتبر أن المشاكل التي حددناها ليست معزولة إلى العولمة في حد ذاتها بل إلى النواقص التي تعترى إدارتها على نحو سديد. فقد ازدادت الأسواق العالمية زيادة سريعة دون أن تزداد في موازاتها تنمية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لسيرها على نحو سلس وعادل. وفي الوقت ذاته، هناك قلق من إجحاف القواعد العالمية الرئيسية بشأن التجارة والتمويل ومن آثارها غير المتماثلة على البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وهناك شاغل إضافي هو فشل السياسات الدولية الجارية في الاستجابة على النحو المناسب للتحديات التي تطرحها العولمة. فتدابير فتح الأسواق والاعتبارات المالية والاقتصادية تغلب على الاعتبارات الاجتماعية. والمساعدة الإنمائية الرسمية أدنى بكثير من الحد الأدنى المالي المطلوب، أقله لتحقيق أهداف التنمية للألفية ولمعالجة المشاكل العالمية المتزايدة. والنظام متعدد الأطراف المكلف بوضع وتنفيذ السياسات الدولية مقصر في أدائه هو الآخر. وهو يفتقر إلى تماسك السياسات ككل ولا يتمتع بقدر كاف من الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

وهذه القواعد والسياسات هي حصيلة نظام إدارة عالمي وضعته إلى حد كبير بلدان قوية وفاعلون نافذون. وهناك عجز ديمقراطي خطير في صميم النظام. ولا يزال تأثير معظم البلدان النامية محدوداً للغاية في المفاوضات العالمية بشأن القواعد وفي تحديد سياسات المؤسسات الاقتصادية والمالية الرئيسية. وعلى غرار ذلك، فإن صوت العمال والفقراء ضعيف أو غير موجود في عملية الإدارة هذه.

البدء من الداخل

هناك إذن مجموعة واسعة من القضايا التي يتعين التصدي لها على المستوى العالمي. ولكن هذا الأمر وحده لا يكفي. فالإدارة العالمية السديدة ليست عملية تجريدية معزولة بلا قوام ولا رابط. بل هي مجرد قمة شبكة إدارة تمتد من المستوى المحلي صعوداً. وسلوك الدول – الأمم كفاعلة على المستوى العالمي هو عامل حاسم أساسي لجودة الإدارة العالمية. ودرجة التزامها مبدأ تعدد الأطراف والقيم العالمية والأهداف المشتركة ومدى اهتمامها بالأثر الذي تخلفه

سياساتها ما وراء الحدود والأهمية التي تعلقها على التضامن العالمي، هي كلها عوامل حاسمة حيوية لجودة الإدارة العالمية. وفي الوقت ذاته، تؤثر طريقة إدارتها لشؤونها الداخلية على مدى انتفاع الشعوب من العولمة وحمايتها من آثارها السلبية. ومن هذه الزاوية الهامة، يمكن القول إذاً إن الاستجابة للعولمة تبدأ من الداخل. ويعكس هذا الأمر الواقع البسيط والحاسم مع ذلك، المتمثل في أن الناس يعيشون محلياً داخل الأمم.

وهكذا، فإن تحليلنا مستمد من الواقع الوطني. ونحن لا ندعي بطبيعة الحال وضع توصيات محددة لجميع بلدان العالم، على شدة تنوعها، بل نسعى إلى وضع أهداف ومبادئ عامة يمكن أن تسترشد بها السياسات العامة لمعالجة البعد الاجتماعي للعولمة على نحو أكثر فعالية، مع الإقرار إقراراً تاماً بأن تنفيذها يجب أن يستجيب لاحتياجات كل بلد وظروفه الخاصة. وانطلاقاً من هذا المنظور، من الواضح أنه لا بد من تحسين الإدارة الوطنية في جميع البلدان، وإن كان الأمر يقتضي تحسيناً جذرياً في بعض البلدان أكثر من غيرها. وهناك اتفاق دولي واسع النطاق حول المسائل الأساسية التي يتعين علينا جميعاً السعي إلى تحقيقها على وجه الإلحاح:

- إدارة سياسية حسنة تقوم على نظام سياسي ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية؛
 - دولة فعالة تضمن نمواً اقتصادياً مستقراً وعالياً وتقدم أموالاً عامة وحماية اجتماعية وتزيد قدرات الناس من خلال حصول الجميع على التعليم وعلى الخدمات الاجتماعية الأخرى وتشجع المساواة بين الجنسين؛
 - مجتمع مدني حي يتمتع بالحرية النقابية وحرية التعبير، يعكس على وجه تام تنوع الآراء والمصالح ويعبر عنها. والمنظمات التي تمثل المصالح العامة والفقراء والمجموعات المحرومة الأخرى، هي أساسية بدورها لضمان إدارة قائمة على المشاركة ومنصفة اجتماعياً؛
 - وجود منظمات عمال ومنظمات أصحاب العمل تمثيلية وقوية أمر أساسي من أجل حوار اجتماعي مثمر.
- وينبغي إيلاء أقصى الأولوية لسياسات ترمي إلى الاستجابة للطموح الرئيسي لدى النساء والرجال من أجل الحصول على عمل لائق؛ وترمي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد غير المنظم وإدماجه في المجرى الاقتصادي العام وإلى تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت والاقتصادات.
- ولا بد للسياسة من أن تركز بشدة على استيفاء احتياجات الناس حيثما يعيشون ويعملون. ومن الأساسي بالتالي تعزيز المجتمعات المحلية من خلال منحها السلطة والموارد ومن خلال تعزيز القدرات الاقتصادية المحلية والهوية الثقافية واحترام حقوق الشعوب الأصلية والقبلية.
- وينبغي للدول – الأمم أن تعزز كذلك التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بوصف ذلك أداة رئيسية من أجل التنمية ومن أجل اكتساب صوت أقوى في إدارة العولمة. وينبغي بالتالي أن تعزز البعد الاجتماعي للتكامل الإقليمي.

الإصلاح على المستوى العالمي

على المستوى العالمي، لدينا توصيات أكثر تحديداً، يجري التركيز أدناه على أهمها.

لا بد للقواعد والسياسات العالمية بشأن التجارة والتمويل من أن تتيح مجالاً أكبر للاستقلالية السياسية في البلدان النامية. وهذا الأمر أساسي من أجل وضع سياسات وترتيبات مؤسسية أنسب لمستواها الإنمائي ولظروفها الخاصة. ولا بد من استعراض القواعد القائمة التي تقيد دون مسوغ خياراتها السياسية الرامية إلى تسريع النمو الزراعي والتصنيع والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي. ولا بد للقواعد الجديدة من أن تحترم هذا الشرط كذلك. ولا بد لسياسات المنظمات الدولية والبلدان المانحة كذلك من أن تبتعد بصورة حاسمة عن المشروطة الخارجية لتحل محلها الملكية الوطنية للسياسات. وينبغي تعزيز أحكام الإجراءات الإيجابية لمصلحة البلدان التي لا تملك القدرات ذاتها التي تملكها البلدان التي سبقتها في التقدم.

ويجب أن تترافق القواعد العادلة للتجارة وتدفقات رؤوس الأموال بقواعد عادلة من أجل حركة الأشخاص عبر الحدود. وقد تزايدت ضغوط الهجرة الدولية ومشاكلها، من قبيل الاتجار بالناس، كما ازدادت حدة استغلال العمال المهاجرين. ولا بد من اتخاذ إجراءات لإقامة إطار متعدد الأطراف يوفر قواعد موحدة وشفافة تنظم حركة الأشخاص عبر الحدود، ويقيم توازناً بين مصالح العمال المهاجرين أنفسهم ومصالح بلدان المنشأ والمهجر على حد سواء. ويمكن لجميع البلدان أن تنتفع من عملية منظمة ومدارة للهجرة الدولية من شأنها أن تعزز الإنتاجية العالمية وتزيل الممارسات الاستغلالية.

وقد تكاثرت نظم الإنتاج العالمية مما ولد الحاجة إلى قواعد جديدة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والمنافسة. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، من شأن وضع إطار متعدد الأطراف ومتوازن وموآت للتنمية، يجري التفاوض بشأنه في منبر مقبول عموماً، أن يفيد جميع البلدان عن طريق تشجيع زيادة تدفقات الاستثمار المباشرة والحد في الوقت ذاته من مشاكل المزايدة لجذب الاستثمارات، التي تقلل منافع هذه التدفقات. وينبغي لمثل هذا الإطار أن يحقق التوازن بين المصالح الخاصة ومصالح العمال والمصالح العامة، فضلاً عن التوازن بين حقوقهم ومسؤولياتهم. وسيفضي التعاون بشأن سياسة المنافسة العابرة للحدود إلى جعل الأسواق العالمية أكثر شفافية وقدرة تنافسية.

وتقدم معايير العمل الأساسية، كما حددتها منظمة العمل الدولية، حداً أدنى من القواعد العالمية من أجل العمل في الاقتصاد العالمي، وينبغي تعزيز احترامها في جميع البلدان. ومن المطلوب اتخاذ إجراءات أقوى لضمان احترام معايير العمل الأساسية في مناطق تجهيز الصادرات، وبصورة أعم في نظم الإنتاج العالمية. وينبغي لجميع المؤسسات الدولية ذات الصلة أن تتحمل مسؤوليتها في تعزيز هذه المعايير وضمان ألا يكون أي جانب من جوانب سياساتها وبرامجها عائقاً أمام تنفيذ هذه الحقوق.

وينبغي لنظام التجارة متعدد الأطراف أن يخفض إلى حد كبير العقبات غير العادلة القائمة أمام وصول السلع التي تملك فيها البلدان النامية ميزة نسبية إلى الأسواق، ولا سيما النسيج والمنتجات الزراعية. وعند القيام بذلك، ينبغي صون مصالح أقل البلدان نمواً من خلال معاملة خاصة وتفضيلية لتعزيز طاقتها على التصدير.

وهناك حاجة إلى أن يكون حد أدنى من مستوى الحماية الاجتماعية للأفراد والأسر مقبولاً ومسلماً به كجزء من "الحد الأدنى" الاقتصادي الاجتماعي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك المساعدة على التكيف للعمال المسرحين. وينبغي للهيئات المانحة والمؤسسات المالية أن تسهم في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية.

وليس زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العلاج الشافي من كل الأذواء. بل من الأساسي توفير سياسة أكثر توازناً لنمو عالمي مستدام وعمالة كاملة، بما في ذلك تقاسم المسؤولية على نحو عادل فيما بين البلدان للحفاظ على مستويات مرتفعة من الطلب الفعلي في الاقتصاد العالمي. ويعتبر تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان شرطاً رئيسياً لتحقيق هذه الغاية. ومن شأن استراتيجية نمو عالمية ناجحة أن تخفف التوترات الاقتصادية فيما بين البلدان وتجعل وصول البلدان النامية إلى الأسواق أسهل تحقيقاً.

وينبغي جعل توفير العمل اللائق للجميع هدفاً عالمياً يتعين اتباعه من خلال سياسات متماسكة ضمن النظام متعدد الأطراف. ومن شأن هذا الأمر أن يستجيب لمطلب سياسي رئيسي في جميع البلدان وأن يبين قدرة النظام متعدد الأطراف على إيجاد حلول خلاقية لهذه المشكلة الحاسمة.

وينبغي للنظام المالي الدولي أن يكون أكثر دعماً لنمو عالمي مستدام. وقد ازدادت التدفقات المالية العابرة للحدود ازدياداً كبيراً، ولكن النظام غير مستقر وعرضة للأزمات ويتجاهل إلى حد كبير البلدان الفقيرة والتي تقتصر إلى رؤوس الأموال. ولا يمكن أن تجنى كامل المكاسب في الدوائر التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر ما لم يجر إصلاح النظام المالي الدولي لتحقيق قدر أكبر من الاستقرار. وفي هذا السياق، ينبغي السماح للبلدان النامية باعتماد نهج حذر وتدرجي

لتحرير الحسابات الرأسمالية واتباع تراتب أكثر مؤاتاة على الصعيد الاجتماعي لتطبيق تدابير التكيف استجابة للأزمات.

ومن المطلوب بذل جهد أكبر لحشد المزيد من الموارد الدولية لتحقيق الأهداف العالمية الرئيسية، ولا سيما أهداف التنمية للألفية. وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية لا بد من تحقيق هدف ٠٧ في المائة، وينبغي السعي بنشاط لاستكشاف وتطوير موارد جديدة للتمويل تتخطى هذا الهدف.

ويستدعي تنفيذ الإصلاحات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية دعماً سياسياً على الصعيد العالمي، والتزام كبار الفاعلين العالميين وتعزيز المؤسسات العالمية. ويشكل النظام متعدد الأطراف للأمم المتحدة صميم الإدارة العالمية السديدة، وهو مجهز دون غيره لقيادة عملية الإصلاح. وللتنصدي للتحديات الجارية والناشئة عن العولمة، عليه أن يعزز فعاليته ويحسن نوعية إدارته، ولا سيما فيما يتعلق بالتمثيل الديمقراطي وصنع القرارات والمساءلة أمام الشعوب وتماسك السياسات.

وإننا نناشد البلدان المتقدمة أن تعيد النظر في قرارها الإبقاء على النمو الاسمي الصفري في الاشتراكات المطلوبة منها لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الأساسي أن يوافق المجتمع الدولي على زيادة الاشتراكات المالية للنظام متعدد الأطراف وأن يعكس الاتجاه نحو زيادة الإسهامات الطوعية على حساب الاشتراكات الإلزامية.

وينبغي لرؤساء الدول والحكومات أن يحرصوا على أن تكون السياسات التي تتبعها بلدانهم في المنابر الدولية متماسكة وتركز على رفاهة الناس.

وينبغي توسيع الإشراف البرلماني للنظام متعدد الأطراف على الصعيد العالمي توسيعاً تدريجياً. ونقترح إنشاء مجموعة برلمانية تعنى بالتماسك والاتساق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، ينبغي أن تستحدث إشرافاً متكاملاً للمنظمات الدولية الرئيسية.

وهناك شرط حاسم لتحسين الإدارة العالمية، إلا وهو أنه ينبغي لجميع المنظمات، بما فيها وكالات الأمم المتحدة، أن تصبح أكثر مسؤولية أمام الناس عموماً عن السياسات التي تتبعها. وينبغي للمجالس النيابية الوطنية أن تسهم في هذه العملية عن طريق إجراء استعراض منظم للقرارات التي يتخذها ممثلو هذه المنظمات في بلدانها.

وينبغي زيادة تمثيل البلدان النامية في هيئات صنع القرارات في مؤسسات بريتون وودز، في حين ينبغي لأساليب العمل في منظمة التجارة العالمية أن تتيح مشاركة هذه البلدان التامة والفعالة في مفاوضاتها.

وينبغي إعطاء صوت أكبر للفاعلين غير الحكوميين، ولا سيما للمنظمات الممثلة للفقراء. وينبغي تعزيز إسهامات دوائر الأعمال واليد العاملة المنظمة ومنظمات المجتمع المدني وإسهامات شبكات المعارف والتوعية في البعد الاجتماعي للعولمة.

ويمكن لوسائل الإعلام المسؤولة أن تضطلع بدور مركزي في تسهيل التقدم نحو عولمة أكثر عدالة وأكثر شمولية. ويعتبر وجود رأي عام حسن الإطلاع على القضايا المثارة في هذا التقرير أمراً أساسياً لدعم التغيير. وعليه، لا بد للسياسات في كل مكان من أن تشدد على أهمية التنوع في تدفق المعلومات والاتصالات.

حشد النشاط من أجل التغيير

إننا على يقين من أن إجراء حوار واسع النطاق حول توصياتنا، ولا سيما حول القضايا التي لا يجري التفاوض بشأنها الآن في برنامج العمل العالمي، هو خطوة أولى أساسية في عملية حشد النشاط من أجل التغيير. ومن المهم بمكان أن يبدأ هذا الحوار على المستوى الوطني بغية إرساء أسس التوافق الضروري في الآراء والإرادة السياسية اللازمة.

وفي الوقت ذاته، يتعين على النظام متعدد الأطراف أن يضطلع بدور محوري في دفع الإصلاحات قدماً على المستوى العالمي. ونقترح أداة تنفيذية جديدة لتحسين نوعية تنسيق السياسات بين المنظمات الدولية بشأن القضايا التي يتداخل فيها تنفيذ ولاياتها وتتفاعل فيها

سياساتها. وينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تستهل مبادرات لتماسك السياسات، بغية وضع سياسات أكثر توازناً لتحقيق عولمة عادلة وتشمل الجميع. ويكون هدفها أن تضع تدريجياً مقترحات سياسية متكاملة تحقق على النحو الملائم التوازن بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشأن قضايا محددة. وينبغي للمبادرة الأولى أن تتصدى لمسألة النمو العالمي والاستثمار وخلق العمالة؛ وينبغي أن تضم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية. وتشمل المجالات ذات الأولوية لمبادرات أخرى من هذا القبيل، المساواة بين الجنسين ومنح القدرات للمرأة والتعليم والصحة والأمن الغذائي والمستوطنات البشرية.

وينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تنظم كذلك سلسلة من حوارات متعددة الأطراف لوضع السياسات بهدف الاستفاضة في بحث وتطوير مقترحات سياسية رئيسية – من قبيل إطار متعدد الأطراف لحركة الناس عبر الحدود، وإطار إنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الحماية الاجتماعية في الاقتصاد العالمي وأشكال جديدة لمساعدة المنظمات الدولية. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تنظم منبرا سياسيا بشأن العولمة، يقوم على أساس منظم ومنهجي باستعراض الأثر الاجتماعي للعولمة. ويمكن للمنظمات المشاركة أن تقدم بصورة دورية "تقريراً عن حالة العولمة".

وتدعو مقترحاتنا إلى مشاركة أوسع وأكثر ديمقراطية للناس والبلدان في صنع السياسات التي تمسهم. كما تطلب من أولئك الذين يملكون القدرة وسلطة القرار – الحكومات ومجالس النواب وعالم الأعمال وعالم العمل والمجتمع المدني والمنظمات الدولية – أن يتحملوا مسؤوليتهم المشتركة لتشجيع قيام مجتمع عالمي حر وعادل ومنتج.